

الجرائم الاقتصادية للشركات المساهمة العامة في ظل النظام القانوني الفلسطيني

إعداد الباحثة : رباب عبدالله الرحيلي

إشراف الدكتور : أشرف الفندي

مقرر: دراسات نقدية ٢

الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠٢٤/١٤٤٦

هل تم تحديد الأهداف بكل دقة ، أم كان هناك لبس وغموض ؟

نعم، تم تحديد الأهداف بدقة، حيث تشمل تحديد ماهية المسؤولية الجزائية، تحليل الجرائم الاقتصادية، وتوضيح العلاقة السببية بين الأفعال والنتائج. كما تم التأكيد على أهمية تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الشركات.

كان هناك لبس وغموض في الأهداف، خاصة فيما يتعلق بمسؤولية الشخص المعنوي وتحديد العقوبات المناسبة. هذا الغموض قد يؤدي إلى تصورات خاطئة حول طبيعة الجرائم والعقوبات المترتبة عليها.

هل كانت الأهداف مرتبة ومتسقة مع باقي الإجراءات البحثية ؟

نعم، كانت الأهداف مرتبة ومتسقة مع باقي الإجراءات البحثية، حيث تم اتباع منهجية وصفية تحليلية لدعم الأهداف المحددة. كما تم الاستعانة بقواعد المنهج المقارن لتوضيح المفاهيم والخصائص المتعلقة بالمسؤولية الجزائية. وكان هناك ٤ أسئلة بحثية وكانت أيضا الأهداف ٤ أهداف.

هل كانت الأهداف قابلة للقياس ؟

نعم، كانت الأهداف قابلة للقياس، حيث تم تحديد معايير واضحة لتقييم المسؤولية الجزائية وتحليل الجرائم الاقتصادية. هذا يسمح بتطبيق نتائج البحث بشكل موضوعي وقابل للتقييم.

هل تتماشى الأهداف مع مشكلة الدراسة؟ يجب أن ترتبط الأهداف بشكل مباشر بالمشكلة المطروحة وتوضح كيف تسعى الدراسة إلى معالجتها .

نعم، تتماشى الأهداف مع مشكلة الدراسة، حيث تهدف إلى توضيح المسؤولية الجزائية وتحليل الجرائم الاقتصادية المرتبطة بالشركات المساهمة العامة. الأهداف تدعم فهم المشكلة وتقديم حلول مناسبة لها. ارتبطت الأهداف بشكل مباشر بالمشكلة المطروحة، حيث توضح كيفية معالجة المسؤولية الجزائية للكيانات المعنية. الأهداف تسعى إلى تقديم تحليل شامل للجرائم الاقتصادية وتأثيرها على الشركات، مما يساهم في فهم المشكلة بشكل أعمق .

ما هو تحليل الأهداف التي تم الدراسة عليها وما هو الهدف منها ؟

تحليل الأهداف التي تم دراستها يشير إلى السعي لفهم الإطار القانوني للمسؤولية الجزائية للكيانات المعنوية وتأثيرها على الشركات المساهمة العامة. الهدف من هذه الدراسة هو تقديم توصيات قانونية لتحسين تنظيم المسؤولية وحماية حقوق المساهمين. كما تهدف إلى تعزيز الفهم الأكاديمي والعملي للموضوع في السياق الفلسطيني والدولي.

هل تمت صياغة الفرضيات بأسلوب دقيق وواضح دون لبس وتتماشى مع جميع أجزاء الدراسة ؟

لم يتم ذكر فرضيات الدراسة بشكل محدد في المعلومات المقدمة. ومع ذلك، يمكن استنتاج أن الفرضيات قد تتعلق بتحليل المسؤولية الجزائية للكيانات المعنية وتأثير الجرائم الاقتصادية على الشركات المساهمة العامة.

هل جاء تعريف مصطلحات او مفاهيم الدراسة بالدقة المطلوبة من الجانب العلمي ؟وبما يسير في نفس اتجاهات البحث أم حدث غير ذلك ؟

نعم، جاء تعريف مصطلحات أو مفاهيم الدراسة بالدقة المطلوبة من الجانب العلمي، مما يسهم في وضوح البحث. التعريفات تتماشى مع اتجاهات البحث وتدعم الفهم الشامل للموضوع. المفاهيم أو المصطلحات الرئيسية في الدراسة تشمل:

١- **المسؤولية الجزائية:** تشير إلى التبعات القانونية المترتبة على الأفعال الإجرامية التي ترتكبها الكيانات المعنية.

٢- **الجرائم الاقتصادية:** تشمل الأفعال غير القانونية التي تؤثر على الاقتصاد، مثل التزوير والاحتيال.

٣- **الشركة المساهمة العامة:** هي كيان تجاري يتم فيه جمع الأموال من المساهمين لتمويل الأنشطة التجارية.

ومن الدراسات السابقة نلاحظ أنه ذكرت المراجع بتسلسل من الأقدم إلى الأحدث وفي التعقيب على الدراسات السابقة يشير إلى تقييم شامل للبحوث السابقة المتعلقة بالمسؤولية الجزائية للكيانات المعنوية. يتضمن التعقيب الإشارة إلى :

نقاط القوة في الدراسات السابقة تشمل:

توفير إطار نظري: تقدم خلفية شاملة حول الموضوع وتساعد في فهم السياق القانوني والاقتصادي.

تنوع المنهجيات: استخدام أساليب بحث متنوعة تعزز من موثوقية النتائج.

نقاط الضعف تشمل:

نقص التحديث: بعض الدراسات قديمة ولا تعكس التغيرات القانونية والاقتصادية الحديثة.

تحديد نطاق ضيق: قد تركز بعض الدراسات على جوانب معينة دون تناول الجوانب الأخرى المهمة.

رابط الرسالة

<file:///C:/Users/acer/Downloads/KMM601.Y87%202024.pdf>